

التحول النيوليبرالي في إسرائيل والتصور الذي يراه صنّاع السياسات للتهديدات الأمنية

ملخص

ما تفتت إسرائيل تتمسك، منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، بنوع فتاك بوجه خاص من النيوليبرالية الاقتصادية التي أفضت إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الفقر وانعدام المساواة على الصعيد الوطني. وتشيح المساعي التي تُبذل في سبيل بيان هذه الظاهرة وتفسيرها بوجهها عن جانب محوري: الضرورة التي تقتضي من إسرائيل - ومن حكوماتها اليمينية على وجه الخصوص - خلق واقع اقتصادي يخفف من وطأة الضغط الذي تمارسه أسرة المجتمع الدولي على إسرائيل في أعقاب احتلالها المتواصل للأرض الفلسطينية.

*محاضر في قسم الحكم والمجتمع- الكلية الأكاديمية تل أبيب- يافا وباحث رئيسي في مركز دراسة السياسة والمجتمع الأوروبيين في جامعة بن-غوريون.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل؛ النيوليبرالية الصقرية (المتشددة)؛ نيوليبرالية السوق؛ النيوليبرالية العالمية.

مقدمة

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، تحولاً من حقبة التدخل والتنظيم إلى عهد التحرر وإلغاء القيود التنظيمية والعولة. وفي خضم أزمة سببها الدين

١ تستند هذه المقالة إلى كتابي الذي نشرته مؤخراً بعنوان «The Israeli Path to Neoliberalism: The State, Continuity and Change (Routledge ٢٠١٨)» [المسار الإسرائيلي نحو النيوليبرالية: الدولة والاستمرارية والتغيير، دار روتلج للنشر ٢٠١٥]. وقد نشرت نسخة مقتضبة من هذه المقالة باللغة العبرية في نشرة «هازمان هازيه» (٢٠١٨)، وهي نشرة تصدر عن معهد فان لير (٢٠١٨).

يثير التحول الراديكالي الذي شهدته المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية من حقبة التدخل إلى عصر النيوليبرالية التساؤلات بشأن العوامل المحركة التي تقف وراء هذا التغيير وأليته. ويكمن أحد الأسئلة الجوهرية، في هذا المقام، فيما إذا كان هناك من علاقة سببية أو بنيوية بين نجاح الصناعات التصديرية ومعدلات انعدام المساواة والفقير المرتفعة نسبياً؟

دولة تملك فائضاً تجارياً معتبراً. كما تجلّت «المعجزة الإسرائيلية»، حسبما توصف في أحيان كثيرة، في عدد ليس بالقليل من المؤشرات الاقتصادية، من قبيل تدني مستويات الدين العام، وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية والتصنيف الائتماني العالي. ويثير التحول الراديكالي الذي شهدته المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية من حقبة التدخل إلى عصر النيوليبرالية التساؤلات بشأن العوامل المحركة التي تقف وراء هذا التغيير وأليته. ويكمن أحد الأسئلة الجوهرية، في هذا المقام، فيما إذا كان هناك من علاقة سببية أو بنيوية بين نجاح الصناعات التصديرية ومعدلات انعدام المساواة والفقير المرتفعة نسبياً؟ ويتناول سؤال ملح آخر التفاعل القائم بين النظام الاجتماعي-الاقتصادي في إسرائيل والوضع الأمني في الشرق الأوسط.

ويفسر علماء الاقتصاد التحول الذي طرأ على الاقتصاد الإسرائيلي على أساس تبني «الممارسات الفضلى» التي تدعو إليها النظريات الاقتصادية السائدة ويروجها المتخصصون الاقتصاديون والمؤسسات الدولية (Razin, 2018). ولكن هذا التفسير قد لا ينسحب إلا على العقد الأول الذي عاشه التحول النيوليبرالي في إسرائيل، وذلك بين العام ١٩٨٥ ومنتصف تسعينيات القرن الماضي. فخلال هذه الفترة، عمل المتخصصون الاقتصاديون على تأييد صنّاع السياسات ومساندتهم دون قيد أو شرط تقريباً. ومع ذلك، فما انفك الخطاب الاقتصادي في إسرائيل يثير الخلاف منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث يحتمل الجدال حول السياسات الحكومية في أوساط خبراء الاقتصاد في السلك الأكاديمي وفي قطاع الخدمة المدنية (Zilberfarb, 2005; Ben-Bassat, 2002).

ويفسر علماء الاجتماع والسياسة هذا التحول الإسرائيلي باعتباره نتيجة تمخّضت عن تبني الأيديولوجيات النيوليبرالية وأيديولوجيات المحافظين الجدد، التي استوردت من الولايات المتحدة. وكانت هذه العملية طوعية في جانب منها ونتيجة للضغط السياسي والاقتصادي الخارجي في جانبها الآخر (Svirski, 2006; Ram, 2006; Filc, 2006; Maman and Rosen-)

والتضخم الجامح، أطلقت الحكومة خطة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات الطوارئ، التي حفّزت سلسلة من إجراءات الإصلاح المؤسسية على مدى الأعوام التالية. ويسمّي علماء السياسة والاجتماع هذه الإجراءات ويصوّرونها على أنها التحول النيوليبرالي في إسرائيل.

ويُعدّ التحول إلى النيوليبرالية - وهي نموذج سياساتي يتّسم بتشبّهه بالتححر والتكشف المالي والسياسات النقدية الصارمة وتقليص نطاق الحماية الاجتماعية - ظاهرة عالمية. فمُنذ ثمانينات القرن الماضي، تبنت غالبية الأنظمة الديمقراطية الليبرالية عناصر من هذا النموذج وعملت على إصلاح اقتصاداتها. ومع ذلك، اتّسمت تجلّيات هذا النموذج النيوليبرالي بالاختلاف في كل بلد بعينه. ونحن نسعى، في هذه المقالة، إلى تتبّع الطريق الذي سلكته إسرائيل نحو النيوليبرالية.

في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نفّذت الحكومة مجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي - جدار الحماية الاقتصادية (٢٠٠٢) وقانون إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي (٢٠٠٣). وعلى مدى العقد التالي، سجّلت حالات انعدام المساواة والفقير ارتفاعاً وقفزت إلى مستويات غير مسبوقه. وتشير الأبحاث ذات الصلة إلى أن معدلات الفقر وانعدام المساواة في الدخل المتاح في إسرائيل شهدت ارتفاعاً هائلاً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى (Ben-David and Bleikh, 2013).^٢ وفي صيف العام ٢٠١١، بلغت العِلل الاجتماعية ذروةً دفعت الإسرائيليين إلى النزول إلى الشارع في موجة كبيرة من الاحتجاجات الاجتماعية (Rosenhek & Shalev, 2013).

وبينما كانت المؤشرات الاجتماعية تنم عن صورة قاتمة، فقد دلّت مؤشرات أخرى على أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يكن يسير في الاتجاه الصحيح. فقد ازدهرت الصناعات التكنولوجية المتقدمة وغيرها من قطاعات التصدير الإسرائيلية، مما حوّل إسرائيل إلى

^٢ للاستزادة حول معدلات انعدام المساواة والفقير في إسرائيل، انظر Kristal (٢٠١٣) والتقرير الصادر عن مؤسسة التأمين الاجتماعي (SII) (2015).

يوجد من الأدلة ما يثبت أن بنيامين نتنياهو اضطلع، بصفته وزيراً للمالية ورئيساً للوزراء، بدور بارز في طرح السياسات النيوليبرالية، التي كانت تُسوِّغ في الغالب من خلال أيديولوجيا المحافظين الجدد، منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي ومطلع العقد الأول من القرن الحالي على وجه الخصوص

وفي المقابل، يبيّن تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي أن الدولة هي التي كانت تطلق التغييرات البنوية في الاقتصاد في المقام الأول، حيث كانت تمنح الامتيازات لجهات فاعلة تختارها من القطاع الخاص كي لا تقف في وجه الحكومة وحتى تنضم إليها وتتوحد قواها معها (Shalev, 1998; Maman & Rosen-). فضلاً عن ذلك، لا يشكّل القطاع الخاص تكتلاً موحدًا، بل توليفة من الجهات الفاعلة المختلفة التي تحركها مصالح متصارعة. فبينما يُتوقع أن تجني الصناعات التكنولوجية المتقدمة والمصدرون المنافع من التحول النيوليبرالي، كان من المتوقع أن تلحق آثار وخيمة بصناعات أخرى. فإذا كان الأمر كذلك، يتمثل السؤال المطروح في الأسباب التي جعلت من مصالح الطرف الأول تتفوق على مصالح الطرف الثاني.

النيوليبرالية والمسائل الأمنية

تتناول التفسيرات المتباينة التي نسوقها في هذه المقالة تحليل النظام الاجتماعي-الاقتصادي في إسرائيل، دون أن تأخذ في الحسبان التغييرات التي طرأت على الموقف الجيوسياسي الإسرائيلي والتغييرات التي شهدتها التهديدات الأمنية التي تعترى إسرائيل والتصورات السائدة بشأنها. فقد شكّلت الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية الإستراتيجيات الاقتصادية الإسرائيلية، إلى جانب الإستراتيجيات التي اعتمدها المنظمة القومية اليهودية قبل إقامة الدولة. وليس هناك من سبب يحول بين هذه الاعتبارات وبين تشكيل الخيارات السياسية التي تعتمدها الحكومات الإسرائيلية في عصر العولمة والتحرر كذلك.

وعندما توضع الجوانب الجيوسياسية في عين الاعتبار، يجد المرء أن تجرّد النظام النيوليبرالي وترسّخه كان يترافق مع توطيد أركان الأحزاب والحركات السياسية اليمينية. ومما لا شك فيه أن المحرك الذي حفّز تحول الاقتصاد الإسرائيلي كان يكمن في خطة تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فخلال العقد الأخير من القرن العشرين، استهلّت حكومة إسحق رابين إجراءات خصخصة الشركات التي تملكها الدولة، وإلغاء القيود التنظيمية التي كانت

(hek, 2011). وهناك أساس تاريخي يرتكز عليه الادعاء الذي يرى أن خطة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات الطوارئ، التي اعتمدت في العام ١٩٨٥ ومهدت السبيل أمام التحول النيوليبرالي كانت نتاجاً للتأثير الأميركي. فضلاً عن ذلك، يوجد من الأدلة ما يثبت أن بنيامين نتنياهو اضطلع، بصفته وزيراً للمالية ورئيساً للوزراء، بدور بارز في طرح السياسات النيوليبرالية، التي كانت تُسوِّغ في الغالب من خلال أيديولوجيا المحافظين الجدد، منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي ومطلع العقد الأول من القرن الحالي على وجه الخصوص (Ben-Porat & Yuval 2007).

ومع ذلك، يتداعى هذا التفسير الأيديولوجي بفعل الواقع الذي يقول إن الأحزاب الصقريّة هي من استوردت الأيديولوجيا النيوليبرالية – التي ترتبط بالنظرة الليبرالية والمعولمة إلى العالم – إلى إسرائيل. وقد أُعيد تشكيل الأيديولوجيا النيوليبرالية في إسرائيل باعتبارها جانباً من برنامج الأحزاب اليمينية (Ram, 2000, p. 235; Ben-Porat and Yuval 2007, p. 4). وبناءً على ذلك، ما الأسباب التي تحمل حكومة صقريّة من الناحية الجيوسياسية على الدعوة إلى أفكار ليبرالية؟ لقد دأبت الأحزاب الجيوسياسية الصقريّة، في تقليدها، على ترويج النزعة الحمائية، والإنفاق العام المرتفع وتفضيل الدولة إزاء الحقوق الاقتصادية. وعلاوةً على ذلك، وحتى لو كانت أيديولوجيا المحافظين الجدد تؤدي دوراً في تشكيل الأيديولوجيا النيوليبرالية الإسرائيلية، فمن غير المفهوم أن تلك الأفكار لم تكن تسوّغ المصالح المادية لدى الجهات السياسية أو الاقتصادية الفاعلة. وفي هذه الحالة، يتمحور السؤال المطروح حول ماهية تلك المصالح.

ويكمن تفسير محتمل آخر لاعتناق النيوليبرالية في إسرائيل في مصالح عدد محدود من الجهات الفاعلة المنتفذة في القطاع الخاص – «كبار رجال الأعمال» – الذين وثّقوا صلاتهم مع الحكومة ووطّدوها (Maman, 2004; Maman & Rosenhek, 2012). وبما أنه من المفترض أن المستفيد الأكبر من خصخصة الاقتصاد الإسرائيلي وعولته هو القطاع الخاص، فقد دفع هذا القطاع في اتجاه التغيير.

شكّلت الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية الإستراتيجيات الاقتصادية الإسرائيلية، إلى جانب الإستراتيجيات التي اعتمدها المنظمة القومية اليهودية قبل إقامة الدولة. وليس هناك من سبب يحول بين هذه الاعتبارات وبين تشكيل الخيارات السياسية التي تعتمدها الحكومات الإسرائيلية في عصر العولمة والتحرُّر كذلك.

وتتعلق الآلية الثانية، التي تكمل الأولى ونداراً ما يُستشهد بها في الدراسات أو الخطاب العام، باعتماد إسرائيل على المعونات الخارجية. فقد كان النموذج النيوليبرالي الصقريّ الذي اعتمد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نموذجاً للنمو الذي تقوده الصادرات. وزاد تنفيذ هذا النموذج من صافي الصادرات الإسرائيلية وتدفُّق صافي رأس المال، وبالتالي قلَّص من نسبة اعتماد إسرائيل على المعونات الخارجية. ويعني تقليص اعتماد إسرائيل على المساعدات الخارجية أن الحكومات الأجنبية – الولايات المتحدة في المقام الأول، والدول الأوروبية بدرجة أقل – تملك قدرًا أدنى من القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تتخذها إسرائيل في أمور من قبيل مفاوضات السلام أو تعاملها مع الأرض المحتلة. وفي سياق هذه الإستراتيجية، ما عاد يُنظر إلى التحرر وإلغاء القيود التنظيمية وتقليص الإنفاق الحكومي كما لو كانت آليات مهندنة، وإنما باعتبارها تدبيراً اقتصادياً وُطِّف من أجل تعزيز القوة الجيوسياسية التي تملكها إسرائيل وتوثيق عراها.

نوعان من النيوليبرالية

لا مندوحة من استعراض نقاش مقتضب حول مصطلح النيوليبرالية لكي يتسنى لنا أن نفهم الطريقة التي تيسر توظيف الإصلاحات النيوليبرالية في سبيل تعزيز الأهداف الجيوسياسية وإعلاء شأنها. فمصطلح النيوليبرالية يُستخدم باعتباره عبارة فضفاضة لا يحظى معناها بتعريف واضح المعالم. فبينما نستطيع أن نتحدث عن طائفة متنوعة من الأنظمة النيوليبرالية، من الملائم أن نركّز على نوعين من النماذج النيوليبرالية: المفهوم الأوروبي للنيوليبرالية، والذي نسميه النيوليبرالية العالمية أيضاً، والنموذج الأنجلو-سكسوني – أو الصقريّ.

ينظر النموذج النيوليبرالي العالمي الطابع أو الأوروبي إلى النظام الاقتصادي الدولي باعتباره «مجتمعاً» له مصالحه وقيمه المشتركة، ويولي الأولوية للتعاون الاقتصادي، والاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تتسم بوضوحها وجلائها، والمؤسسات الدولية

مفروضة على النظامين المصرفي والمالي، وتيسير انكشاف الاقتصاد أمام الأسواق العالمية وتقليص الإنفاق العسكري. وقد تكفّلت الرؤية العالمية الطابع، التي كان شمعون بيريس يراها للشرق الأوسط الجديد، بإضفاء سمة شرعية على هذه الإجراءات (Peres 1993)، والتي ساندها قطاع الأعمال التجارية الذي كان يُتوقع له أن يستفيد من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة.

وعقب اغتيال إسحق رابين، وانهيار عملية أوسلو للسلام واندلاع الانتفاضة الثانية، أعادت إسرائيل صياغة تصوراتها بشأن التهديدات الأمنية التي تواجهها. وبذلك، أضربت الحكومات اليمينية التي تبوّأت سدة الحكم منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين صفحاً عن الرؤية الإقليمية العالمية الطابع التي حملها بيريس واستعاضت عنها بنظرة جيوسياسية واقعية جديدة صقريّة للعالم. ومع ذلك، فلم تهجر هذه النظرة عملية اللبرلة، بل عمّقتها وأرست دعائمها. وقد ارتبط هذا النموذج الجديد، الذي يمكن الاصطلاح على تسميته بالنيوليبرالية الصقريّة (Krampf, 2018)، بمستويات أعلى من انعدام المساواة والفقر بالمقارنة مع حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

ونحن نفترض أن تأصل الإصلاح النيوليبرالي وترسُّخه في مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة والتغير الذي طرأ على التصورات بشأن التهديدات الأمنية كانا يرتبطان ببعضهما البعض بعلاقة سببية. وفي وسع آليتين أن تفسّرا هذه العلاقة. ففي المقام الأول، بالنظر إلى أن الحكومات اليمينية كانت تؤمن بأنه ينبغي لإسرائيل أن تعتمد على قدراتها الذاتية لكي تتوقع أي تهديد أمني محتمل، فقد اتخذت إسرائيل تدابير راديكالية من أجل تعزيز مرونة اقتصادها، على الرغم من التكلفة الاجتماعية التي ارتبطت بهذا المنحى. ووفقاً لهذه النظرة، يمدّ النموذج الصقريّ إسرائيل بالقدرة على الصمود في فترات الحرب والأزمات. وبموجب هذا النهج الواقعي، كان يُنظر إلى إسرائيل في الشرق الأوسط على أنها «فيلاً في غابة» يتعين على سكانها أن يوطدوا أركان اقتصادهم لكي يضمنوا بقاءهم، حتى لو كان ذلك على حساب بعض السكان الذين يحيون في مستوى معيشي أدنى من غيرهم.

تكمن أهمية النموذج النيوليبرالي الأوروبي في تركيزه على التنظيم الموجّه نحو السوق، بما يشمل من تنظيم حقوق العمال، وفي أنه يفسح المجال أمام مستويات متفاوتة من سياسات الرفاه الاجتماعي.

النيوليبرالية الأنجلو-أميركية أكثر «انعرالية» من النموذج الأوروبي، بمعنى أنها لا تدعو إلى النهج المتعدد الأطراف والتعاون الدولي. وهذا لا يعني أنه ليس هناك من دعاة يحملون راية النيوليبرالية العالمية في الخطاب السياساتي الأميركي. فالديمقراطيون، بالدرجة الأولى، هم حملة لواء النيوليبرالية العالمية في الولايات المتحدة، على خلاف الجمهوريين والمحافظين الجدد، الذين يُبدون قدرًا أكبر من الشكوك تجاه المنافع التي يُوْتبها التعاون الدولي. وفي الواقع، لا يعارض المحافظون الجدد العولة، ولكنهم يتصورون نموذجًا بديلًا للاقتصاد العالمي، حيث توظّف الولايات المتحدة فيه قوتها التفاوضية في سبيل ترويج السياسات التي تتواءم مع مصالحها الخاصة.

وقد تأثر عدد ليس بالقليل من الدول شبه الهامشية، بما فيها إسرائيل، بالنموذجين النيوليبراليين السائدين في الولايات المتحدة وأوروبا، حتى لو لم تكن قد تبنتها على غير هدى. فمن جانب، اتبعت بعض الدول النموذج الأوروبي حينما أتاحت لها الظروف المواتية ذلك، وشكّلت كتلات اقتصادية إقليمية. وكان هذا هو الحال في أميركا اللاتينية وشرق آسيا وإفريقيا. وفي المقابل، اعتمدت دول أخرى لم يكن في وسعها أن تنضم إلى كتلات إقليمية أو لم تُبدِ الاهتمام فيها بالنموذج الصقري. ومن وجهة نظر اقتصاد صغير، يُنظر إلى الاقتصاد العالمي على أنه ساحة معركة تشتبك فيها الدول من خلال وسائل اقتصادية.

ولا يكمن الهدف المركزي الذي تسعى إليه الحكومة، في ظل النيوليبرالية الموجّهة نحو التصدير، في دفع عجلة النمو وتعزيز رفاه المواطنين بالدرجة الأولى، بل يتمثل في النهوض بموقف الاقتصاد على الساحة الدولية من خلال توظيف تدابير أحادية الجانب تتضمنها السياسة الحمائية الموجّهة نحو السوق (Pal-ley 2006; Dooley, Folkerts-Landau & Garber 2003, 2004). وتنصبّ الغاية المتوخاة من هذه السياسة على تحسين رصيد الحساب الجاري - تقليص العجز أو زيادة الفائض - وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإحداث خفض حاد في الدين العام الخارجي، وتكديس احتياطيّات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي.

والأنظمة المستندة إلى قواعد. ويُعدّ النموذج الأوروبي عالمي الطابع لأنه يشدد على المنافع المشتركة التي يُوْتبها التعاون الدولي والآثار السياسية التي تتمخض عن التعاون الاقتصادي (Gill, 1998; McNamara, 1998; Ptak, 2009; Bonefeld, 2012; Hermann, 2007). وعلى المستوى المحلي، يولي هذا النموذج الأولوية للتحرر - بما يشمل التحرر المالي - ومأسسة الانضباط المالي والقيود النقدية. ومع ذلك، تكمن أهمية النموذج النيوليبرالي الأوروبي في تركيزه على التنظيم الموجّه نحو السوق، بما يشمل من تنظيم حقوق العمال، وفي أنه يفسح المجال أمام مستويات متفاوتة من سياسات الرفاه الاجتماعي.

ويتجسّد مفهوم النيوليبرالية العالمية في عملية التكامل الأوروبي، مع أنه لا ينحصر فيها. كما ورد هذا المفهوم في التحول العام نحو العولة خلال تسعينيات القرن الماضي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، حسبما صوّرت ذلك بوضوح عدة كتب غدت أعلى الكتب مبيعاً، ومن بينها كتاب توماس فريدمان «The Lexus and the Olive Tree» [«سيارة الليكسوس وشجرة الزيتون»] وكتاب فرانسيس فوكوياما «The End of History and the Last Man» [«نهاية التاريخ والإنسان الأخير»]. وتتجلّى نُسخ مشابهة، وأكثر رصانة في الوقت نفسه، من هذا النموذج النيوليبرالي في العمل الذي أجزه الباحثون في ميدان العلاقات الدولية، كروبرت أو. كيوهان وجوزيف س. ناي. وقد روّجت النيوليبرالية العالمية الاستقلال الاقتصادي، والدمقرطة والنهج المتعدد الأطراف كوسيلة تُعنى بالمحافظة على الاستقرار السياسي وتحقيق النمو والازدهار (Held & McGrew, 2007; Gowan, 2001).

وفي الأدبيات النقدية، يشير مصطلح النيوليبرالية بالدرجة الأولى إلى النموذج النيوليبرالي الأنجلو-أميركي. وقد نشأ هذا النموذج في الإصلاحات الاقتصادية والبنوية التي أطلقتها مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة (King & Wood 1999; Hay, 2006; Harvey, 2005). وكانت هذه الإصلاحات تقوم في أساسها على نهج «السياسة الملائمة للأعمال التجارية»، التي نُفّذت على حساب دولة الرفاه ووجّهت ضربة قاصمة لقوة العمال. ومن ناحية العلاقات الخارجية، تُعدّ

في ظاهر الأمر، ينبغي لكل اقتصاد صغير أن يُبدي رغبته في هذا النموذج النيوليبرالي الماركنتيلي الجديد، مع أنه يجزّ تكلفة اجتماعية باهظة أيضاً. ويقع النموذج النيوليبرالي الموجّه نحو التصدير، والذي يدفع الدولة إلى تعزيز تنافسيتها على الصعيد الخارجي، على كاهل العمال والمواطنين، الذين ينتهي بهم المطاف إلى مكابدة معاناة قاسية.

التي لوحظت على مدى الأعوام القليلة المنصرمة من عملية التحرر بالضرورة، بل إنها تتأثّر في جزء منها على الأقل من التداوير السياساتية التي تُتخذ في سبيل تحسين الاقتصاد. وليس هذا دفاعاً عن النيوليبرالية العالمية التي شهدتها حقبة التسعينات من القرن الماضي أو محاولة لاعتمادها بوصفها أمثلة اجتماعية. فهي، أيضاً، تتسم بمستويات مرتفعة نسبياً من انعدام المساواة بالنسبة لنظام اجتماعي-ديموقراطي. فجوهر الأمر هو أنه بينما يفرز كلا النموذجين آثاراً سلبية على دولة الرفاه والعمال، فإن الكثير من العلل الاجتماعية التي ترتبط في العادة بعملية التحرر تتمخض عن تعبئة الاقتصاد في الواقع.

بين التبعية والسيادة

نفترض أن نوعي النيوليبرالية اللذين نسوقهما في هذه المقالة يتواءمان مع حقتين عاشهما تاريخ اقتصاد إسرائيل منذ انطلاق حركة التحول النيوليبرالي. ففي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٥، كانت إسرائيل تتّصف بنيوليبرالية عالمية، أو مسالمة. أما منذ مطلع العقد الأولى من الألفية الثالثة وحتى يومنا هذا، فقد غدت إسرائيل تتّسم بكونها نيوليبرالية صقريّة. ولا يكفي أن ندرس المزايا والمساوي الاقتصادية التي تسم كلاً من هذين النظامين كي يتسنى لنا أن نفهم تحول إسرائيل من أحدهما إلى الآخر، بل ينبغي للمرء أن يستوعب الظروف الجيوسياسية التي تقف وراء الخيارات التي لجأ صنّاع السياسات الإسرائيليون إليها.

وحسب التفسير الذي نسوقه في موضع آخر (Krampf 2018)، ينبغي فهم الإستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها إسرائيل باعتبارها نظام قومية السوق، وهو نظام يُعرّف بأنه تنفيذ سياسات موجهة نحو السوق لغايات تعزيز أفضلية الدولة. وتتميز قومية السوق عن ليبرالية السوق، التي تولي الأولوية للقيم والممارسات الليبرالية، كما تتميز عن الأشكال التقليدية للقومية الاقتصادية، التي تقمق قوى السوق في سبيل بلوغ أفضلية الدولة. ووفقاً لهذا التفسير، وظّفت إسرائيل الممارسات الموجهة

ولهذه السياسة مزايا اقتصادية وسياسية في أن واحد، ولا سيما بالنسبة لاقتصاد صغير. ففي المقام الأول، ترقى هذه السياسة بقدرة الدولة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والسياسية. فالدولة النيوليبرالية الصقريّة تعتمد على مواردها الخاصة عوضاً عن اعتمادها على حلفائها أو على المنظمات الدولية. والميزة الثانية، التي تنبع من الأولى، مزية سياسية. فإستراتيجية الاعتماد على الذات تقوّض قدرة الجهات الفاعلة الخارجية - المجتمع الدولي، أو الحلفاء السياسيين أو المنظمات الدولية - على التأثير في الإجراءات التي تعتمدها الحكومة في وضع السياسات. وبهذا المعنى، يسهم نظام نيوليبرالي صقريّ في الاستقلال الذاتي للحكومة في مواجهة الجهات الفاعلة الخارجية وفي سيادتها الفعلية في عالم يسير على طريق العولة.

وفي ظاهر الأمر، ينبغي لكل اقتصاد صغير أن يُبدي رغبته في هذا النموذج النيوليبرالي الماركنتيلي الجديد، مع أنه يجزّ تكلفة اجتماعية باهظة أيضاً. ويقع النموذج النيوليبرالي الموجّه نحو التصدير، والذي يدفع الدولة إلى تعزيز تنافسيتها على الصعيد الخارجي، على كاهل العمال والمواطنين، الذين ينتهي بهم المطاف إلى مكابدة معاناة قاسية بسبب سلسلة من الإصلاحات التي تفرز انتكاسات اجتماعية: الإعفاءات الضريبية الممنوحة لقطاعات التصدير التي تموّلها قطاعات أخرى، وإضعاف العمالة المنظمة ومرونة القوى العاملة، وطرح الإصلاحات التي تقلّص الأجور الحقيقية، وارتفاع تكلفة المعيشة بسبب معدل الصرف الذي يعود بالفائدة على المصدرين.

وبناءً على ما تقدم، ينبغي للمرء في معرض تقييم الأثر الذي يخلفه التحول إلى النيوليبرالية أن يفرّق بين عمليتين متوازيتين: عملية التحرر وإلغاء القيود التنظيمية المفروضة على الاقتصاد، وعملية تعبئة الاقتصاد من خلال أدوات السياسات الموجهة نحو السوق. وفيما تشكّل العملية الأولى جوهر النظام النيوليبرالي العالمي، تقع العملية الثانية في صميم النظام النيوليبرالي الصقريّ. وفي إسرائيل، لا ينبثق ارتفاع معدلات انعدام المساواة

نفترض أن نوعي النيوليبرالية اللذين نسوقهما في هذه المقالة يتواءمان مع حقيقتين عاشهما تاريخ اقتصاد إسرائيل منذ انطلاق حركة التحول النيوليبرالي. ففي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٥، كانت إسرائيل تتّصف بنيوليبرالية عالمية، أو مسالمة. أما منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة وحتى يومنا هذا، فقد غدت إسرائيل تتّسم بكونها نيوليبرالية صقرية.

نحو السوق من أجل بناء «قلعة اقتصادية تؤويها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية» (Krampf, 2018: 217).

ويستند هذا التفسير إلى الفرضية التي تقول إن حكومة توجّهها سياسة خارجية صقرية أو ابتليت بمشاكل أمنية تملك حافزاً إضافياً يحدو بها إلى تبني سياسات نيوليبرالية صقرية كبدل عن اعتمادها الكبير على الاتفاقيات الدولية والمعونات الخارجية. ويعمل هذا النظام، إن كان النجاح من نصيبه، كما لو كان ممتصاً للخدمات الاقتصادية والسياسية ويساعد على إقصاء الدخلاء عن ممارسة التأثير على إجراءات اتخاذ القرارات المحلية.

ويتضح هذا الأمر في دراسة تتناول الأنظمة الاقتصادية في دول البلطيق، التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وانضوت تحت لوائه في العام ٢٠٠٤ (Bohle & Greskovits, 2007). ففي هذا السياق، تبنت الدول الأقرب إلى روسيا، والتي كانت تخشى على استقلالها، سياسات نيوليبرالية تتّسم بقدر أكبر من الجمود وتنطوي على آثار تفرز انتكاسات اجتماعية. ومن جانب آخر، اعتمدت الدول ذات الموقع الأقرب إلى أوروبا الوسطى، كبولندا والمجر، نموذجاً نيوليبرالياً أقلّ صرامة وينطوي على محور اجتماعي بارز. وحسبما ورد على لسان الباحثين، فقد أفضى التهديد الذي فرضه الروس على السيادة القومية والاستقلال السياسي لدول البلطيق بهذه الدول إلى اختيار شكل راديكالي أكبر من الاقتصادات النيوليبرالية.

وفي إسرائيل أيضاً، جعلت الظروف الاقتصادية والجيوسياسية من «الاستقلال الاقتصادي» - تقليص درجة اعتماد إسرائيل على المعونات الاقتصادية والأسواق الغربية - هدفاً سياسياً محورياً منذ إقامتها. ومع ذلك، فقد تفاوتت أهمية هذا الهدف بالنسبة لأهداف أخرى مع مرور الوقت. فبعد فترة وجيزة من إقامة الدولة، بدأت إسرائيل تتلقى التعويضات من ألمانيا الغربية، حيث استخدمت هذه التعويضات لتمويل تصنيع الاقتصاد واستيعاب الهجرة. ولذلك، لم يكن تقليص العجز التجاري يُعدّ خياراً سياسياً مجدداً. وفي منتصف العقد السابع من القرن

الماضي، وعندما كانت الدفعات التي ترد من ألمانيا توشك على بلوغ نهايتها، بُذلت المحاولة الحقيقية الأولى في سبيل تقليص العجز التجاري وتشجيع الصادرات من خلال سياسة التقشف التي أُطلقت خلال العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦ (Shalev, 1992). ومع أن هذه السياسة لم تحقّق الهدف المنشود منها، فقد سلّطت الضوء على التكلفة الاجتماعية التي يستتبعها اقتصاد يتّسم بدرجة أكبر من التنافسية: مستويات أعلى من البطالة، ومستويات أعلى من انعدام المساواة، وانكشاف القوى العاملة أمام الدورات الاقتصادية على نحو أكثر تركيزاً.

وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، وحتى بعد حرب أكتوبر، تراجعت الضرورة التي كانت تفرض تضيق هامش العجز التجاري عندما شرعت الولايات المتحدة في تقديم معونات اقتصادية وعسكرية ومدنية لا يُستهان بها. وقد أفضت هذه المعونات إلى زيادة ملموسة في الإنفاق الحكومي، حيث سدّدت الفاتورة التي كانت تلزم جيشاً يرقى إلى مصافّ قوة إقليمية، ومنظومة رفاه تضاهي مستوى نظيرتها في أوروبا، وأمّنت الدعم السخي الذي قدم لأرباب الصناعات والمصدّرين والتكاليف المترتبة على إدارة الأرض المحتلة. وتمثلت التكلفة التي تمخضت عن هذه الإنجازات في تنامي الاعتماد الاقتصادي والسياسي على المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تؤمّنّها الولايات المتحدة.

ومع أن المصالح الإسرائيلية والأميركية كانت تتقاطع بضعها مع بعض، مثلما كان عليه الحال إبان عهد إدارة نيكسون، والتي كانت تشدّ أزر إسرائيل كوسيلة لحجب التأثير السوفياتي في الشرق الأوسط، لم تكن الحكومات الإسرائيلية تنظر إلى المعونات الأميركية باعتبارها تهديداً لسيادتها واستقلالها الذاتي. ومع ذلك، ففي النصف الثاني من عقد السبعينات وخلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، طرأ تغيير على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تنصيب نفسها كوسيط بين الدول العربية وإسرائيل. ونتيجة لذلك، شرع الأميركيون في ممارسة ضغط ناعم على إسرائيل لكي تتبنى سياسة خارجية تتسم بقدر أكبر من المسالمة، حيث أدى هذا

في إسرائيل أيضًا، جعلت الظروف الاقتصادية والجيوسياسية من «الاستقلال الاقتصادي» - تقليص درجة اعتماد إسرائيل على المعونات الاقتصادية والأسواق الغربية - هدفًا سياسيًا محوريًا منذ إقامتها. ومع ذلك، فقد تفاوتت أهمية هذا الهدف بالنسبة لأهداف أخرى مع مرور الوقت.

حد الإفراط (Peres, 1978, p. 5-6).

وكان بيريس ينظر إلى الأسواق كما لو كانت أداة مهدئة، يجني منها القطاع الخاص على كلا الجانبين حصصه من الأرباح. وفي الواقع، حظي السلام الذي جرى تصوُّره في عملية أوسلو بدعم واسع من قطاع الأعمال التجارية المحلي، الذي كان يتوقَّع جني الأرباح عقب قيام التعاون الاقتصادي مع الأردن والسلطة الفلسطينية. كما شرعت الشركات الدولية في إبداء اهتمامها. وفي هذا الخصوص، كان نموذج الشرق الأوسط الجديد يستمدُّ إلهامه من النيوليبرالية الأوروبية وعملية التكامل الأوروبي (انظر (Ben-Porat, 2005a, 2005b, 2008).

وحسب رؤية الشرق الأوسط الجديد هذه، بات الاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية يتبوأ أولوية إستراتيجية أدنى. وكان السبب الأول الذي يقف وراء ذلك سبب اقتصادي: ففي إطار النيوليبرالية العالمية، لا يُنظر إلى العجز التجاري على أنه مشكلة، وإنما باعتباره نتيجة ثانوية طبيعية من نتائج الاقتصاد العالمي الحر، ولا يسبب أي أذى يُذكر. والسبب الثاني سبب سياسي: فبالنظر إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا تتقاسمان رؤية إقليمية مشتركة، كان في وسع الحكومة أن تضع ثقتها في أميركا لكي تسد فائزاتة المساعي التي تبذلها في سبيل التوصل إلى السلام. وبناءً على ذلك، كانت تكلفة تحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً تفوق في أهميتها المنافع المتوقعة منه.

وشكّل اندلاع الانتفاضة الثانية، التي ترافقت مع انهيار إطار أوسلو وما تلاه من وصول سلسلة من الحكومات اليمينية إلى سدة الحكم، نهاية الحقبة النيوليبرالية المسالمة التي شهدتها إسرائيل. ويعد أن وجد الشعاع القائل «ليس هناك من شريك» موطئ قدم له في الخطاب العام، استُعيض عن التفاؤل الذي كان بيريس يعوّل عليه في رؤيته بشأن الشرق الأوسط الجديد بنظرة ترى أن الشروط المسبقة التي لا بد من توفرها لتجسيد هذه الرؤية لا وجود لها. وفي هذه التشكيكية الجديدة، استعاد العمل على تحقيق الاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية أهميته في نظر القيادة السياسية.

وعلى الرغم من الخطاب الليبرالي الذي تبناه رؤساء الوزراء

الأمر إلى توقيع معاهدة السلام مع مصر في العام ١٩٧٩. وبلغ اعتماد إسرائيل في اقتصادها على الولايات المتحدة ذروته بعد ذلك بستة أعوام، وذلك في العام ١٩٨٦، حينما بات الاقتصاد الإسرائيلي على شفا الانهيار. وأُنقذت إسرائيل، في نهاية المطاف، بفضل المعونات الأميركية الطارئة (Maman & Rosenhek, 2011). وكان الشرط الذي وُضع إزاء تلقي هذه المعونات يتمثل في تبني سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات الطوارئ. كما كان يبدو أن انسحاب إسرائيل من لبنان إلى المنطقة الأمنية في ذلك العام له صلة بهذا الأمر (Levi 2003, p. 171).

وبذلك، استهلَّ عصر النيوليبرالية المسالمة في إسرائيل - حيث شكّل حقبة من التحرر التي ترافقت مع النهوض بعملية السلام وإحياء الآمال في انطلاق أوامر التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن يُنظر إلى التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة على أنها تفرض تكلفة سياسية عالية. فعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كانت يُنظر إلى المعونات الأميركية باعتبارها جزءاً من تبادل سياسي-اقتصادي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت إسرائيل تمضي قدماً في عملية السلام على نحو يتماشى مع المصالح الأميركية وتطبق سياسة اقتصادية نيوليبرالية تتواءم مع النظرة الأميركية للعالم. وفي المقابل، كانت إسرائيل تتلقى الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة.

وكان النظام النيوليبرالي العالمي يُسوِّغ على أساس منطق صاغه شمعون بيريس، الذي يقول في كتابه «The New Middle

East» [«الشرق الأوسط الجديد»] إن دول الشرق الأوسط

ما عاد لديها أي حاجة إلى الحرب، لأن تطوير اقتصاد حديث يعتمد اعتماداً أكبر على المستوى التكنولوجي الذي تبلغه الدولة من اعتماده على إقليمها. كما أنه من الأرخص أن تستولي على الموارد الطبيعية بالمال من أن تستولي عليها بالسلاح، ويثمن اقتصادي وليس بثمن يتأتى من الحرب. وثانياً، يجعل ثمن الحرب (وأي حرب كبيرة تنشب في المستقبل ستكون في ظل الأسلحة النووية) هذا السلوك غير معقول إلى

شكّل اندلاع الانتفاضة الثانية، التي ترافقت مع انهيار إطار أوسلو وما تلاه من وصول سلسلة من الحكومات اليمينية إلى سدة الحكم، نهاية الحقبة النيوليبرالية المسالمة التي شهدتها إسرائيل. وبعد أن وجد الشاعر القائل «ليس هناك من شريك» موطئ قدم له في الخطاب العام، استعويض عن التفاؤل الذي كان بيريس يعوّل عليه في رؤيته بشأن الشرق الأوسط الجديد بنظرة ترى أن الشروط المسبقة التي لا بد من توفرها لتجسيد هذه الرؤية لا وجود لها.

مليار دولار في السنة، إلى أن بلغت نهايتها في العام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فلم تكن الحكومة الإسرائيلية على استعداد لرفض المعونات العسكرية، التي شهدت زيادة مع مرور السنوات وغدت تربو في مجموعها على ٣ مليارات دولار في السنة. واعتباراً من العام ٢٠١٩، يُتوقع أن يزداد هذا المبلغ إلى ٣,٨ مليار دولار، عقب التوصل إلى اتفاقية بين نتنياهو وأوباما.

ويبدو أن الواقع، الذي يقول إن النطاق الفعلي للمعونات الأميركية لم يشهد تراجعاً، يقوّض الفرضية المركزية التي نسوقها في هذه الورقة. ومع ذلك، فيجب ألا يغيب عن أذهاننا أن مدى الضغط الذي تستطيع دولة مانحة أن تمارسه على الدولة المتلقية لا يعتمد على المبلغ الذي تحوّل إليها فحسب، بل يعتمد أيضاً - وبالدرجة الأولى - على مدى قدرة الدولة المتلقية على التخلي عنه. ففي العام ١٩٨٥، على سبيل المثال، عندما كانت إسرائيل في حاجة ماسّة إلى المعونات، كانت قوتها التفاوضية ضعيفة إزاء الولايات المتحدة. وفي هذا اليوم، لا تزال إسرائيل تتلقى المعونات العسكرية، بيد أن هذه المعونات ما عادت مهمة لوجودها، مثلما كان عليه حالها في سابق عهدها. فقد بلغت المعونات العسكرية الأميركية الموجهة لإسرائيل حتى العام ٢٠١٧ ما مجموعه ٣,١ مليار دولار، وهو مبلغ يمثل ١,٣ في المائة من موازنة الحكومة و١٧ في المائة من موازنة الدفاع. ولا يكاد المبلغ أن يكون زهيداً، بيد أنه ليس حاسماً بالنظر إلى ما تملكه إسرائيل مما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار من احتياطات النقد الأجنبي ومن دين خارجي تقلّ نسبته عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، فمما لا يبعث على الدهشة في نفس المرء أن اليمين السياسي ما انفكّ ينادي بوضع حد للمعونات الأميركية بغية تحرير الدولة من الضغط السياسي (Baker & Davis, 2016; Buchnik, 2016; Israel, 2016).

وهذا لا يعني أن إسرائيل قد بلغت تمام الاستقلال الذاتي وكماله في مواجهة الولايات المتحدة. فاعتماد إسرائيل على

وزراء المالية اليمينيين، تشير نظرة متمعّنة في السياسات التي انتهجها هؤلاء والطريقة التي سلكوها في تسويق سياساتهم إلى أن السياسة الاقتصادية كان يُنظر إليها كما لو كانت أداة لتعزيز الأولويات القومية الإسرائيلية على الساحة الدولية. فالإيمان بالحاجة إلى التعويض عن المخاطر الأمنية التي كانت تحقّق بإسرائيل، كان النظام النيوليبرالي الصقريّ يتعامل مع الفجوات الآخذة في الاتساع بين المصالح الإسرائيلية والأميركية، والتي أضفت الإلحاح على السؤال الذي كان متداولاً حول التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة. ولذلك، كانت قدرة الحكومات اليمينية الإسرائيلية على مواصلة سياستها الخارجية الصقريّة تعتمد على مدى قدرتها على تخليص نفسها من الضغط الأميركي والتحرر منه.

التخلي عن المعونات الخارجية؟

في حين لا يمكن اختزال اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة في المساعدات المالية، بل ويجب ألا تُختزل فيها، فإن أي معونة مقبلة ومهما كانت تؤمّن للأمركان وسيلة سريعة ويسيرة للتدخل في إجراءات اتخاذ القرارات في إسرائيل. وبناءً على ذلك، فقد عملت الإستراتيجية الاقتصادية الصقريّة التي انتهجتها إسرائيل على تحجيم قدرة الإدارة الأميركية على لّي ذراع إسرائيل في مسائل ترتبط بالسياسة الخارجية والدفاعية بصورة فعلية - وإن لم تكن قد وضعت حدّاً لها، بالطبع.

لقد حضر بنيامين نتنياهو، منذ اللحظة التي انتُخب فيها رئيساً للوزراء وإبان فترة ولايته الأولى، أمام الكونغرس الأميركي وأعلن: «سوف ننجح في ذلك. فخلال الأعوام الأربعة المقبلة، سنستهلّ الإجراءات الطويلة الأمد التي تُعنى بتقليص مستوى مساعدتك الاقتصادية الكريمة لإسرائيل بالتدريج» (Netan-yahu, 1996). وبدءاً من العام ١٩٩٧، طرأ انخفاض تدريجي على المعونات المدنية المقدّمة لإسرائيل، والتي كانت تقارب ١,٢

تعرض هذه المقالة فرضية ترى أن النظام اليميني سجّل النجاح خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على صعيد الحدّ من قدرة الولايات المتحدة على توظيف دعمها الاقتصادي كوسيلة لتحقيق النفوذ السياسي. وقد تيسّر تحقيق هذا الإنجاز من خلال الإستراتيجية النيوليبرالية الصقرية.

بينيت: «ينصبّ نهجنا الدبلوماسي-الاقتصادي على التركيز على قوتنا الاقتصادية، التي تزيح شيئاً من العبء الذي يفرضه الصراع. فأنت تأخذ دولة ما، وتقدم مساعدة جزيلة لمشاكلها الزراعية والمائية، وهي لن تصيبك بالجنون بسبب الصراع بعد ذلك. هذا ينجح. وما عليك إلا أن تواظب على ذلك» (Friedman, 2014). وتطيّب هذه الملاحظة النمطية اللثام عن جانب آخر من النهج الذي يراه بينيت لتحقيق الاستقلال الذاتي في الميدان الاقتصادي: فالصادرات الإسرائيلية تؤمّن قاعدة جذابة لإقامة التحالفات التي تلتفّ على الصراع. وقد يفترض المرء أن النمو الموجه نحو التصدير لا يزيد عن أن يرسخ اعتماد إسرائيل على الجهات الفاعلة الأجنبية. وفي الواقع، لا يعني الاستقلال الاقتصادي في الخطاب الإسرائيلي الاكتفاء الذاتي، بل يعني تقليص العجز الحالي أو تحقيق فائض. وتعتمد إسرائيل اعتماداً بنوياً على الواردات والصادرات بوصفها اقتصاداً مفتوحاً وصغيراً في بيئة معوِّمة. ومما لا يخفى أن هذا الأمر يعرّض إسرائيل لممارسة ضغط سياسي محتمل عليها، من قبيل مقاطعتها أو سحب الامتيازات التي تتمتع بها صادراتها، وهذا هو الإجراء الذي تدعو إليه حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. ويتعامل النموذج الصقريّ مع مثل هذه المسائل على نحو أفضل من تعامل النموذج العالمي معها. فهذا النموذج الصقريّ لا يعتمد على ظروف التجارة «العادلة»، بل يستند إلى القدرة التنافسية المتقدمة التي تحظى بها الشركات الإسرائيلية على المستوى العالمي، وإلى قدر أقل من الاعتماد على المعونات الخارجية والقروض، وإلى آليات متينة تكفل امتصاص الصدمات المالية وتأتي في صورة احتياطات عالية من النقد الأجنبي وفائض الحساب الجاري. ولا تعوض هذه المزايا التي يتميز النظام النيوليبرالي الصقريّ بها عن المخاطر الأمنية التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي فحسب، بل تعوض كذلك عن المخاطر السياسية التي تنشأ عن السياسة الخارجية الصقرية التي تنتهجها إسرائيل.

الدعم الدبلوماسي والعسكري والتكنولوجي الأميركي المباشر وغير المباشر لا غنى عنه في مسار تاريخ إسرائيل. ومع ذلك، لا يتمحور السؤال حول ما إذا كانت إسرائيل تعتمد على دعم الولايات المتحدة أم لا، بل يتركز السؤال المطروح على مدى يمكن الدعم الأميركي المقدم لإسرائيل الولايات المتحدة من التأثير على تفضيلات إسرائيل وخياراتها في ميدان السياسة الخارجية والأمن القومي. وفي هذا المقام، تعرض هذه المقالة فرضية ترى أن النظام اليميني سجّل النجاح خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على صعيد الحدّ من قدرة الولايات المتحدة على توظيف دعمها الاقتصادي كوسيلة لتحقيق النفوذ السياسي. وقد تيسّر تحقيق هذا الإنجاز من خلال الإستراتيجية النيوليبرالية الصقرية.

والواقع الذي يقول إن اليمين السياسي الإسرائيلي يعزو أهمية إستراتيجية إلى تقليص التبعية لأميركا وأوروبا تبرهن عليه أيضاً المساعي التي تبذلها الحكومة على صعيد تنويع الشركاء التجاريين مع إسرائيل، فضلاً عن الحجج التي تسوقها لتبرير هذا الإجراء وتسويغه. ففي شهر كانون الثاني ٢٠١٥، مثلاً، وعقب القرار الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن التحقيق في سلوك إسرائيل خلال الحرب التي شنتها على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، صرّحت نتنياهو للمجلس الوزاري الإسرائيلي: «لا يكمن السبب وراء تركيزي على الأسواق في الشرق في أننا نريد أن نتخلّى عن الأسواق الأخرى، بل لأننا نريد بالتأكيد أن نقلص من درجة اعتمادنا على أسواق بعينها في أوروبا الغربية التي تشهد موجة من الأسلمة ومعاداة السامية ومعاداة الصهيونية [...] نريد أن نضمن أن دولة إسرائيل تملك أسواقاً متنوعة في جميع أنحاء العالم في غضون السنوات المقبلة» (Harari, 2015).

وقد صدرت تعليقات مشابهة على لسان نفتالي بينيت، الذي كان خلال فترة تولّيه منصب وزير الاقتصاد أحد المرشحين البارزين للنيوليبرالية الصقرية في إسرائيل وكان يسعى إلى جذب المستثمرين وتعزيز الصادرات إلى بلدان غير غربية في شرق آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. فبعد عام من ذلك، قال

لا يعتمد النموذج الصقريّ على ظروف التجارة «العادلة»، بل يستند إلى القدرة التنافسية المتقدمة التي تحظى بها الشركات الإسرائيلية على المستوى العالمي، وإلى قدر أقل من الاعتماد على المعونات الخارجية والقروض، وإلى آليات متينة تكفل امتصاص الصدمات المالية

ثمن النجاح

بالنظر إلى النتائج، يُقاس النجاح الذي سطره النظام النيوليبرالي الإسرائيلي الصقريّ في جانب كبير منه من خلال المتغيرات الاقتصادية التي تعكس العلاقات التي تقيمها إسرائيل مع بقية بلدان العالم. فقد وصل رصيد الحساب الجاري الذي تملكه إسرائيل إلى فائض قدره ١٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦. وجاء ذلك في أعقاب عجز سجّل ٢,٤ مليار دولار في العام ١٩٨٥ وتحقيق توازن بحلول العام ٢٠٠٣. وبلغ الدين الخارجي الإسرائيلي مستوى منخفضاً وصل إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦، بعدما كان يمثل ما نسبته ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٥. وأخيراً، شهدت احتياطات النقد الأجنبي التي يملكها البنك المركزي ارتفاعاً من ٣,٧ مليار دولار في العام ١٩٨٥ إلى نحو ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٧. وتدل أهمية هذه المعطيات على أن إسرائيل مجهزة للصمود في وجه الصدمات السياسية أو الاقتصادية دون أن تحتاج إلى المعونات من دول أخرى أو من منظمات دولية (Krampf, 2018).

وقد يعتقد المرء، والحال كذلك، أننا نتحدث عن قصة بسيطة من قصص النجاح في ميدان الاقتصاد. ولكن النموذج الانعزالي الذي تتبناه إسرائيل يسبّب خسائر اجتماعية كبيرة، وفادحة على وجه الخصوص، بقطاعات واسعة من السكان في إسرائيل. ولكي نفهم السبب الذي يقف وراء ذلك، تقتضي الضرورة أن نسبر غور الجوانب الفنية التي يتألف هذا النهج الماركنتيلي الجديد الموجه نحو السوق.

تمنح الحكومة الإسرائيلية، لكي تشجّع الصادرات، الإعفاءات والامتيازات لعدد محدود من الشركات الكبيرة، ولا سيما في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، الذي يتسم بالعمل العالي الإنتاجية وبمعدلات الأجور المرتفعة. وقد عزّزت هذه السياسة الاتجاه نحو تركيز الصادرات، حيث أن معظم الصادرات الإسرائيلية تتركز في عدد قليل من الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة التي تحظى بدعم حكومي هائل. ففي العام ٢٠٠٧، استحوذت الشركات المصدّرة العشرة الكبرى في إسرائيل على

ما نسبته ٣٦ في المائة من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، وزادت حصة هذه الشركات في العام ٢٠١٤ إلى ٥٠ في المائة من إجمالي الصادرات (CBS 2009; IEICI 2014). وفي العام ٢٠١٠، نالت أربع شركات - وهي صناعات تيفا الصيدلانية، وإسرائيل للكيماويات، وإنتل، وتشيك بوينت للتقنيات البرمجية، والتي مثلت ما نسبته ٠,٥ في المائة من العمليات التجارية في إسرائيل - إعفاءات ضريبية بلغت ٤ مليارات دولار، وهو مبلغ يمثل ٧٠ في المائة من مجموع الإعفاءات الضريبية التي مُنحت في ذلك العام ونحو نصف الفائض في الحساب الجاري الذي تملكه إسرائيل. وعلى وجه العموم، كان ما نسبته ٩٠ في المائة من مجموع الإعفاءات الضريبية من نصيب ربع الشركات التي تقع ضمن أعلى الفئات العشرية (Koren 2013; MoF, 2015). وانظر أيضاً (Krampf 2018: 226-227).

وقد أفرزت هذه السياسة تداعيات انطوت على انتكاسات اجتماعية لأنها لا تولي الأولوية للشركات المصدّرة فحسب، بل للعمال الذين يشتغلون في هذا القطاع بعينه. فوفقاً لما جاء في دراسة نشرها جلعاد براند وإيتان ريغيف، شهدت الفجوة بين الصناعات التصديرية، التي تتميز بالإنتاجية العالية والأجور المرتفعة، والصناعات الإنتاجية المحلية، التي تتسم بالإنتاجية المتدنية والأجور المنخفضة، اتساعاً ملموساً على مدى العقدين المنصرمين (Brand & Regev, 2015). وهذا يعني أن مجموعة صغيرة من أرباب الصناعات والعمال في إسرائيل يتمتعون بالرخاء الاقتصادي، دون سائر القطاعات.

وفضلاً عما تقدم، أفضت السياسة التي يعتمدها بنك إسرائيل في شراء الدولار، وهي سياسة نمطية من سياسات النموذج الصقريّ، إلى زيادة في الأسعار المحلية. وتحافظ هذه السياسة على سعر أدنى من المتوقع لصرف الشيكال دون تدخل البنك، وبالتالي توفّر حافزاً للمصدّرين. وفي الوقت نفسه، ترفع السياسة المذكورة أسعار الواردات وتزيد من تكلفة المعيشة، كما تفرز آثاراً وخيمة على الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال في إسرائيل. ومن الناحية العملية، وبالنظر إلى أن مستوى الأجور في الصناعات التصديرية مرتفع نسبياً، فإن الضرر

شهدت احتياطات النقد الأجنبي التي يملكها البنك المركزي ارتفاعاً من ٣,٧ مليار دولار في العام ١٩٨٥ إلى نحو ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٧. وتدل أهمية هذه المعطيات على أن إسرائيل مجهزة للصمود في وجه الصدمات السياسية أو الاقتصادية دون أن تحتاج إلى المعونات

بين الانفتاح الاقتصادي وارتفاع مستويات الإنفاق العام (Rodrik 1998). ويربط كاتزينشتاين، الذي درس تكوين دول الرفاه في شمال أوروبا، الانفتاح الاقتصادي بتشكيل الأنظمة التي تهيمن عليها شركات لها مصالحها الخاصة. ووفقاً لهذا الرأي، تنظر إستراتيجية الدولة السخية إلى الرفاه والكفاءة على أنهما يكمل الواحد منهما الآخر، وليس باعتبارهما هدفين يتعارض أحدهما مع الآخر» (Katzenstein 2015: 19).

وعلى نقيض هذا النموذج، الذي يقوم في أساسه على توليفة من إستراتيجية النمو الموجه نحو التصدير ويقترن مع نظام رفاه سخي، فإن النموذج النيوليبرالي الصقري الذي تعتمده إسرائيل لا يعوض العمال عن التكاليف الاجتماعية المتمخضة عن بناء اقتصاد يتسم بفعاليته وكفاءته. فحسبما جاء على لسان جون غال، تتمثل أفضل طريقة لتوصيف سياسة الرفاه التي تطبقها إسرائيل في أنها دولة رفاه متوسطة تتسم بـ«موارد أقل، ومستويات متدنية نسبياً من الإنفاق الاجتماعي، ومستوى متدنٍ من الدعم الذي تقدمه الدولة للفقراء... ونجاح محدود عموماً في التخفيف من وطأة الفقر وتجاوز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية» (Gal 2010: 2996). وتفرز هذه التوليفة التي تضم إستراتيجية مركزة - وفعالة - لتحقيق النمو الموجه نحو التصدير، وتقترن مع دولة رفاه بخيلة نسبياً، تداعيات اجتماعية تثير الإشكاليات.

درس من إسرائيل؟

على هدي من التحليل الذي سقناه في هذه المقالة، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان النموذج النيوليبرالي الصقري فرض على إسرائيل بسبب الظروف الأمنية الفريدة التي تعم الشرق الأوسط أم إذا كان يُعدّ خياراً سياسياً أو أيديولوجياً؟ لا أحد ينكر أن قدرة إسرائيل على تبني النموذج النيوليبرالي العالمي الأوروبي وتقليده تكبّلها عوامل مؤسسية وسياسية واقتصادية محلية لا يمكن تغييرها على المدى القصير أو المتوسط. وبهذا المعنى، فهناك مثقال ذرة من الحقيقة في القول السائر في الخطاب العام

يلحق بمتقاضي الأجور من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا بصورة رئيسية.

وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، أثار السؤال الذي يتناول الإستراتيجية الإسرائيلية التي تتمحور حول النمو الموجه نحو التصدير الجدال في أوساط علماء الاقتصاد وصنّاع السياسات. فقد دعا أفي سمحون، رئيس المجلس الاقتصادي القومي، إلى وضع حد للسياسة التي ينتهجها بنك إسرائيل على صعيد شراء الدولار. وافترض سمحون أن هذا التحرك قد يزيد من إيرادات الدولة ويتيح تقليص الضرائب وخفض تكلفة المعيشية (Bareket 2016). وعلى نحو مماثل، افترض باري طاف، وهو خبير اقتصادي عمل في بنك إسرائيل وشغل عضوية اللجنة النقدية التابعة له بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣، أن «تدخل [بنك إسرائيل] في سوق العملات الأجنبية لا يُعدّ سياسة نقدية في الواقع، وإنما سياسة صناعية: فأنّت تمدّد يد العون لقطاع ما، وهو قطاع التصدير... ولكن لهذا الأمر تكلفته» (Aaron Institute, 2015). وقد رفض بنك إسرائيل، في سياق الردود التي قدّمها، الانتقاد الذي يفترض أن «الاقتصاد الإسرائيلي - وهو اقتصاد صغير ومفتوح - لن يملك القدرة على استنفاد ميزات النسبية إذا كان يركز على الصناعات ذات التوجه المحلي والتي لا تستطيع أن تستفيد من وفورات الحجم» (Bareket 2016).

ويحظى الادعاء الذي يقول إن الانفتاح الاقتصادي والتنافسية يجرّ تكاليف اجتماعية بدراسة وتوثيق وافين. فالنماذج التقليدية للتجارة الدولية تثبت العلاقة السببية القائمة بين الانفتاح الاقتصادي وانكشاف العمال أمام مستويات عالية من المخاطر الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر. ومع ذلك، تبين الأبحاث أيضاً أن معظم الاقتصادات المفتوحة، التي يكون فيها العمال عرضة أكبر لقوى السوق العالمي، تتبنى سياسات اجتماعية تتسم بقدر أكبر من السخاء من أجل تعويض هؤلاء العمال عن العوامل الاجتماعية الخارجية. ولذلك، فقد افترض علماء الاقتصاد السياسي وجود تكامل، في ظل ظروف محددة، بين عمليات التحرر وتوسيع نطاق خدمات الرفاه الاجتماعي (Molana and Montagna 2007; Ob-). ويضع رودريك يده على علاقة طردية قائمة

وعلى وجه العموم، كان ما نسبته ٩٠ في المائة من مجموع الإعفاءات الضريبية من نصيب ربع الشركات التي تقع ضمن أعلى الفئات العشرية

صعود النيوليبرالية في أوروبا على مدى الأعوام القليلة المنصرمة استقرار النموذج العالمي الذي تتبناه أوروبا. وبناءً على ذلك، يشكّل التحول من النموذج العالمي الطابع إلى النموذج الصقريّ احتمالاً قائماً بذاته. ويتعين على القيادة الأوروبية أن تقرّ بأن العمل الفني الذي يرمي إلى تحرير الاقتصاد وبناء السوق لا يكفي لتشكيل الأخلاقيات العالمية التي لا يُستغنى عنها لتحقيق ازدهار اقتصادي واستقرار سياسي على المدى الطويل وصونهما والمحافظة عليهما.

عن الإنكليزية

ترجمة: ياسين السيد

في إسرائيل: «نحن لسنا أوروبا». وفي الوقت نفسه، فقد نجانب الصواب إن لم نعترف بحيز التقدير والاجتهاد المتاح لصنّاع السياسات، حيث تضطلع العوامل الأيديولوجية والسياسية بدور رئيسي في تشكيل المنظومة الاجتماعية-الاقتصادية المحلية في إسرائيل. وفي هذا السياق، فقد اقترحت هذه المقالة أن التبعات الاجتماعية-الاقتصادية المترتبة على الخيارات الأمنية ينبغي أن توضع في عين الاعتبار بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي ينطلق منها صنّاع السياسات.

وفضلاً عن ذلك، تحتل حالة إسرائيل أهمية بالنسبة لدول أخرى. فبينما كان النموذج النيوليبرالي الإسرائيلي الصقريّ غير شائع، إن لم يكن ينفرد بذاته، في الماضي، فقد قوّض

- Dooley, M. P., Folkerts-Landau D., & Garber, P. M. (2004). "The US Current Account Deficit and Economic Development: Collateral for a Total Return Swap". NBER Working Paper No. 10727, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Filc, D. (2006). "Israel Model 2000: Neoliberal Postfordism". In D. Filc & U. Ram (Eds.) Rule of Capital: Israeli Society in the Global Age. Jerusalem: Van Leer Institute, pp. 34–56. (Hebrew)
- Friedman, Y. (2014). "Bennett: Talking about Judaism without Apologizing". Channel 7, May 1. (Hebrew).
- Gal, J. (2010). "Is There an Extended Family of Mediterranean Welfare States?" Journal of European Social Policy 20 (4), pp. 283–300.
- Gill, S. (1998). "European Governance and New Constitutionalism: Economic and Monetary Union and Alternatives to Disciplinary Neoliberalism in Europe". New Political Economy, 3 (1), pp. 5–26.
- Gowan, P. (2001). "Neoliberal Cosmopolitanism". New Left Review, 11, pp. 79–93.
- Harari, O. (2015). "The Hughes Decision: Hypocrisy and Injustice". Channel 7, January 18. (Hebrew).
- Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.
- Hay, C. (2006). "The Genealogy of Neoliberalism". In K. Ravi Roy, A. T. Denzau & T. D. Willett (Eds.), Neoliberalism: National and Regional Experiments with Global Ideas. London & New York: Routledge, pp. 51–70.
- Held, D. & McGrewm, A. (2007). Globalization/Anti-Globalization: Beyond the Great Divide. Cambridge: Polity.
- Hermann, C. (2007). "Neoliberalism in the European Union". Studies in Political Economy, 79, pp. 61-90.
- IEICI. (2014). Export Concentration Report 2014. Tel Aviv: The Israel Export & International Cooperation Institute. (Hebrew)
- Israel, G. (2016). American Financial Aid Weakens Israel. Mida, August 4 (accessed: December 2017; Hebrew).
- Katzenstein, P. (2015). Small States in World Markets: Industrial Policy in Europe. Cornell University Press, 2015.
- King, D. & Wood, S. (1999). "The Political Economy of Neoliberalism: Britain and the United States in the 1980s". In G. Marks, H. Kitschelt, J. D. Stephens & P. Lange (Eds.) Continuity and Change in Contemporary Capitalism. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 371–397.
- Klein, Z. (2004). "Economic Independence? Irrelevant". Globes, April 25. (Hebrew)
- Koren, O. (2013). "Teva, Khil, Intel and Checkpoint." The Marker, May 5 (Hebrew).
- Krampf, A. (2018). The Israeli Path to Neoliberalism: The State, Aaron Institute. (2015). "Intervention in the Foreign Exchange Market in Zero Interest Rate Environment - Discussion." Herzliya: Aaron Institute for Economic Policy - IDC.
- Baker, P. & Davis J. H. (2016). "U.S. Finalizes Deal to Give Israel \$38 Billion in Military Aid". The New York Times, September 13.
- Bareket, A. (2016). "Simhon: Stop the Foreign Currency Purchases." Globes, January 6.
- Ben-Bassat, A. (2002). "The Obstacle Course to a Market Economy in Israel". In A. Ben-Bassat (Ed.), The Israeli Economy, 1985-1998: From Government Intervention to Market Economics. Cambridge: MIT Press.
- Ben-David, D. & Bleikh, H. (2013). "Poverty and Inequality over Time: In Israel and the OECD". Policy Paper Series, No. 2013.03. Jerusalem: Taub Center for Social Policy Studies in Israel.
- Ben Nun, B. (2016). "The War on the Currency War." Industry Gate (blog), 2016
- Ben-Porat, G. (2005a). "A New Middle East? Globalization, Peace and the 'Double Movement'". International Relations, 19 (1), pp. 39–62.
- Ben-Porat, G. (2005b). "Between Power and Hegemony: Business Communities in Peace Processes". Review of International Studies, 31 (02), pp. 325-348.
- Ben-Porat, G. (2008). "Political Economy: Liberalization and Globalization". In G. Ben-Porat, Y. Levi, S. Mizrahi, A. Naor & E. Tzfadia (Eds.), Israel Since 1980. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 91–116.
- Ben-Porat, G. & Yuval, F. (2007). "Israeli Neo-Conservatism: Rise and Fall?". Israel Studies Review, 22 (1), pp. 3–25.
- Bohle, D. & Greskovits, B. (2007). "Neoliberalism, Embedded Neoliberalism and Neocorporatism: Towards Transnational Capitalism in Central-Eastern Europe". West European Politics, 30 (3), pp. 443–66.
- Bonefeld, W. (2012). "Freedom and the Strong State: On German Ordoliberalism". New Political Economy, 17 (5), pp. 633–56.
- Brand, G. & Regev, E. (2015). "The Dual Labor Market: Trends in Productivity, Wages and Human Capital. In D. Chernichovsky & A. Weiss (Eds.), State of the Nation Report. Society, Economy and Policy in Israel 2015". Jerusalem: Taub Center for Social Policy Studies in Israel (Hebrew).
- Buchnik, M. (2016). "The Untold Story of the Military Aid Agreement. Mida, June 21. (Hebrew)
- CBS. (2009). Export Concentration in Israel, 2006-2008. Jerusalem: Central Bureau of Statistics. (Hebrew)
- Dooley, M.P., Folkerts-Landau, D. & Garber P. (2003). "An Essay on the Revived Bretton Woods System". NBER Working Paper, No. 9971. Cambridge MA: National Bureau of

- Ptak, R. (2009). "Neoliberalism in Germany: Revisiting the Ordoliberal Foundations of the Social Market Economy". In P. Mirowski & D. Plehwe (Eds.). *The Road from Mont Pèlerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective*. Cambridge, MA: Harvard University Press, pp. 98–138.
- Ram, U. (2000). "The Promised Land of Business Opportunities: Liberal Post-Zionism in the Global Age." In G. Shafir & Y. Peled (Eds.). *The New Israel: Peacemaking and Liberalization*. Boulder, Colo.: Westview Press, pp. 217–40.
- Ram, U. (2006). "The New Gaps: Global Capitalism, Post-Fordism and Inequality". In D. Filc and Uri Ram (Eds.). *Rule of Capital: Israeli Society in the Global Age*. Jerusalem: Van Leer Institute, pp. 16–33.
- Razin, A. (2018). *Israel and the World Economy: The Power of Globalization*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Rodrik, D. (1998). "Why Do More Open Economies Have Bigger Governments?" *Journal of Political Economy* 106 (5): 997–1032.
- Rosenhek, Z. & Shalev, M. (2013). "The Political Economy of the Social Protest". *Theory and Criticism*, 41:45–68. (Hebrew).
- Obinger, H., S. Leibfried, C. Bogedan, E. Gindulis, J. Moser & P. Starke. (2005). "8 Welfare State Transformation in Small Open Economies." *European Review* 13 (1), pp. 161–85.
- Shalev, M. (1992). *Labour and the Political Economy in Israel*. The Library of Political Economy. Oxford: Oxford University Press.
- Shalev, M. (1998). "Have Globalization and Liberalization 'Normalized' Israel's Political Economy?", *Israel Affairs* 5 (2–3), pp. 121–155.
- SII. (2014). "Poverty and Social Gaps." *Social Insurance Institute Annual Report*. Jerusalem (Hebrew).
- Svirski, S. (2006). "Economy and Society in Times of Empire". *Iyunim*, 16, pp. 592–549 (Hebrew).
- Zilberfarb, B. Z. (2005). "From Socialism to Free Market – The Israeli Economy 1948–2003". *Israel Affairs*, 11 (1), pp. 12–22.
- Continuity and Change. Milton Park, Abingdon, Oxon & New York, NY: Routledge.
- Kristal, T. (2013). "Slicing the Pie: State Policy, Class Organization, Class Integration, and Labor's Share of Israeli National Income." *Social Problems* 60(1), pp. 100–127.
- Levi, Y. (2003). *The Other Army of Israel: Materialist Militarism in Israel*. Tel Aviv: Yedioth Ahronoth. (Hebrew)
- Maman, D. (2004). "State-Corporate Relationships in an Era of Shifting Regime: The Case of Corporate Law Reform in Israel". *Qualitative Sociology*, 27 (3), pp. 317–342.
- Maman, D. & Rosenhek, Z. (2011). *The Israeli Central Bank: Political Economy, Global Logics and Local Actors*. London & New York, NY: Routledge.
- Maman, D. & Rosenhek, Z. (2012). "The Institutional Dynamics of a Developmental State: Change and Continuity in State–Economy Relations in Israel". *Studies in Comparative International Development*, 47 (3), pp. 342–363.
- McNamara, K. R. (1998). *The Currency of Ideas: Monetary Politics in the European Union*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- MoF. (2015). *Report on the Benefits Under the Law for the Encouragement of Capital Investments*. Jerusalem: Ministry of Finance. (Hebrew).
- Molana, H. & C. Montagna. "Expansionary Effects of the Welfare State in a Small Open Economy." *The North American Journal of Economics and Finance* 18, no. 3 (December 1, 2007): 231–46.
- Netanyahu, B. (1996). "PM Netanyahu- Speech to US Congress", July 10. Israel Ministry of Foreign Affairs.
- Palley, T. I. (2006). "The Fallacy of the Revised Bretton Woods Hypothesis: Why Today's System Is Unsustainable and Suggestions for a Replacement". *PERI Working Paper Series*, 114. Amherst, MA: Political Economy Research Institute.
- Peres, S. (1978). "Strategy for a Transition Period". *International Security*, 2 (3), pp. 4–12.